IRI INTERNATIONAL REPUBLICAN INSTITUTE
Advancing Democracy Worldwide

نحن نشارك
لتنمية المجتمع المدني

الجامعة الهاشمية
The Hashemite University
JORDAN

ورقة سياسات بعنوان

# تعزيز البرامج الانتخابية وتفعيلها في المجتمع: دور الهيئة المستقلة للانتخاب ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية والأحزاب


يصدر عن

مركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني

أيلول / سبتمبر 2023

مشروع شراكة مؤسسات المجتمع
المدني والجامعات والنواب في تعزيز
مشاركة المواطنين في صناعة القرار

ورقة سياسات بعنوان

# تعزيز البرامج الانتخابية وتفعيلها في المجتمع: دور الهيئة المستقلة للانتخاب ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية والأحزاب


فريق إعداد التقرير

**محمود الصبيحات**

مدير عام مركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني

**د.مهند الخمايسة** **د.عبدلله الزيود**

تصميم وإخراج فني

**كمال قاسم**



يصدر عن

**مركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني**

أيلول / سبتمبر 2023



© جميع الحقوق محفوظة لمركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني 2023

# جدول
# المحتويات


مركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني 5
مشروع شراكة مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والنواب في
تعزيز مشاركة المواطنين في صناعة القرار 6

الشركاء 7
MERCI - IRI 7
الجامعة الهاشمية 7

اللجنة الاستشارية الخاصة بدعم عمل النواب في محافظة الزرقاء 7
المقدمة 9
تعريف البرنامج الانتخابي 11
أسس إعداد البرنامج الانتخابي المؤثر 12
أفكار رئيسية 13
التصميم 14
الصياغة 15
أولا: اتساق مكونات البرنامج الانتخابي 15
ثانيا: توازن البرنامج بين الاحتياجات الوطنية و المحلية 16
ثالثا: طرح الحلول للمشاكل التي يتناولها 16
رابعا: الواقعية و الابتعاد عن الخيال 16
خامسا: أسلوب إعداد البرنامج الانتخابي 16
سادسا: الشكل و الإخراج 17
سابعا: طريقة ترويج البرنامج 18

أسس تقييم البرامج الانتخابية 19
الخاتمة والتوصيات 20
المراجع 21

## مركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني

مؤسسة مجتمع مدني أردنية، غير حكومية، وغير ربحية، تأسست عام 2014 بجهود مجموعة من الشباب والنشطاء المدنيين الأردنيين في محافظة الزرقاء. يهدف مركز نحن نشارك إلى تعزيز مفاهيم المساءلة والمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار في الأردن، ضمن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث يعمل المركز على تعزيز الوعي المجتمعي حول قيم المدنية؛ كالحرية، والمساواة، والعدالة، والمشاركة الفضلى، كما تهدف إلى تعزيز التماسك المجتمعي بين أفراد المجتمع الأردني.

يؤمن مركز نحن نشارك بأهمية الاستثمار الصحيح في طاقة الشباب والمرأة وبأنّهما المحرك الأساسي لتطور المجتمعات، كما يؤمن بأنّ المشاركة الفعّالة هي الأساس في عملية التغيير للوصول إلى مجتمع ديمقراطي ومتماسك وفاعل، لذلك يقوم المركز من خلال نشاطاته المستمرة باستهداف الشباب والمرأة، ويحرص على أن يكون لهم دور حقيقي في رسم استراتيجيات وخطط المركز من خلال عقد جلسات نقاشية معهم لمناقشة التحديات المجتمعية، ووضع خطط وتصورات للطرق المثلى لحل هذه التحديات من وجهة نظر الشباب والمرأة.

بنى مركز نحن نشارك شبكة واسعة مع منظمات المجتمع المدني من خلال تشكيل تحالف «مشاركة» الذي يتكون من 34 مؤسسة من مختلف محافظات ومناطق الأردن، بما في ذلك المناطق الريفية، والنائية، والبادية، ومخيمات اللاجئين؛ لضمان التنفيذ الفعّال والمشاركة الشاملة للمجتمعات المحلية في مختلف التوزيعات الجغرافية والطبقات الاقتصادية.

# مشروع شراكة مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والنواب في تعزيز مشاركة المواطنين في صناعة القرار

يعد مشروع شراكة مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والنواب في تعزيز مشاركة المواطنين في صناعة القرار هو احد مشاريع مركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني الذي سيساهم في دعم العمل النيابي تحت قبة البرلمان وفتح قنوات تواصل مابين البرلمانين في محافظة الزرقاء والمجتمع المحلي عن طريق إنشاء لجنة استشارية لدعم عمل النواب الرقابي والتشريعي وذلك بالشراكة مع الجامعة الهاشمية ومؤسسات المجتمع المدني في محافظة الزرقاء .

و ينفذ المشروع من خلال مركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني وبالشراكة مع الجامعة الهاشمية وبدعم من المعهد الجمهوري الدولي - واشنطن.

# الشركاء

## MERCI - IRI

المبادرة المدنية الإقليمية للشرق الأوسط ( MERCI) التابعة للمعهد الجمهوري الدولي المتواجدة في ثمانية بلدان مستهدفة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا,و يتم تمويل مشروع MERCI من قبل (Middle East Partnership Initiative MEPI) ، حيث تقوم هذه المبادرة على تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في الإدارة التنظيمية وإدارة المشاريع والإدارة المالية والتسويق والتوعية وتطوير الأعمال، كما و تعزز قدرات المنظمات على بناء الديمقراطية القوية المستدامة حيث يقوم فريق MERCI) ) بعقد سلسله من المقابلات لتسلط الضوء على تجارب المستفيدين و قصص نجاح ,وأيضا سيساهم برنامج MERCI في التمكين الاقتصادي وإشراك الشباب في البلدان المستهدفة من خلال تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني التي تدعو إلى هذه التغييرات.

## الجامعة الهاشمية

جامعة حكومية في الأردن ورائدة إقليمياً وعالمياً. تأسست عام 1995. تقع الجامعة في محافظة الزرقاء. يهدف إلى رفع مستوى البحث العلمي والدراسات العليا وتطوير المناهج وخلق بيئة جامعية تحفز على التميز والإبداع وروح القيادة ، وإعداد كوادر بشرية مؤهلة قادرة على الإسهام بفاعلية في دعم العملية العلمية والعملية والتنموية واستدامتها. ، وخدمة المجتمع للنهوض به لمواكبة متطلبات القرن الحالي.

## اللجنة الاستشارية الخاصة بدعم عمل النواب في محافظة الزرقاء

| الرقم | الاسم |
|---|---|
| 1 | د. عبدلله الزيود - الجامعة الهاشمية |
| 2 | د. مهند الخمايسة - الجامعة الهاشمية |
| 3 | نايف جادلله - مكتب سعادة النائب رائد رباع |
| 4 | جهاد البدارنة - مكتب سعادة النائب د. هايل عياش |
| 5 | محمد الزيود - مكتب سعادة النائب عمر الزيود |
| 6 | سلمى الخلايلة - مكتب سعادة النائب علي سالم الخلايلة |
| 7 | منذر ابوغمار - مكتب سعادة النائب رهق الزواهرة |

| الرقم | الاسم |
|---|---|
| 8 | معصتم الغويري - مكتب سعادة النائب محمد موسى الغويري |
| 9 | هيثم الغويري - طالب من الجامعة الهاشمية |
| 10 | دعاء صدقة - طالب من الجامعة الهاشمية |
| 11 | عزالدين واياخ - مؤسسة مجتمع مدني |
| 12 | سالي ابو عبيد - مؤسسة مجتمع مدني |
| 13 | زيد الكور - مؤسسة مجتمع مدني |
| 14 | علاء زياد - مؤسسة مجتمع مدني |
| 15 | مرام الزيود - مؤسسة مجتمع مدني . |

# المقدمة

في المجتمعات المتقدمة تكون عمليات الانتخاب أحد أبرز مظاهر تطبيق مبادئ الديمقراطية، إذ تعكس فهم المواطنين ووعيهم اتجاه حقوقهم السياسية، ومن بين هذه الحقوق تأتي عملية الاقتراع والترشيح للانضمام إلى مجالس النواب والمجالس المحلية على رأس القائمة، تُجرى هذه العمليات وفقًا للإجراءات والأنظمة الموضوعة بموجب الدستور والقوانين بهدف تهيئة فرص للمواطنين للمشاركة في صياغة القرارات واختيار من يمثلهم في مجالس التشريع وغيرها من المجالس المنتخبة، وذلك في سياق يتسم بالحرية وروح الديمقراطية الكاملة.

بالرغم من الاعتراف بحرية الفرد في ممارسة حقوقه المنصوص عليها في القانون بحرية و وفق تقديره الشخصي، يظل من الصعب التعامل مع هذا الأمر كحق بحت دون أن ننظر إلى الواجبات والمسؤوليات المرتبطة به. ترتبط المشاركة السياسية ارتباطًا وثيقًا بالمسؤولية الاجتماعية، وهي النقطة التي تستند إليها الديمقراطية لتحقيق التوازن بين حقوق الفرد والالتزامات المجتمعية. تفرض الاستفادة من حق المشاركة تلقائيًا على كل فرد في المجتمع مسؤولية تتناسب ودرجة مشاركته الفعلية. فهو مطالب بأن يكون على مستوى المسؤولية التي تحمله اياها المشاركة الفعالة في صنع القرارات واختيار الممثلين. فعلى الفرد أن يكون على دراية بأهمية دوره ومساهمته في تشكيل مصير الوطن.

تتطلب الديمقراطية منح الفرصة المتساوية لجميع أفراد الشعب للمشاركة في صناعة القرار و هذا يعني بالضرورة تمكين الأفراد على اختلاف درجاتهم العلمية و مقوماتهم الثقافية من التأثير على سياسة دولهم سواء باختيار المرشح المناسب أو بصنع القرار السياسي في حال وصل الفرد إلى أحد المجالس المنتخبة في دولته، تنبع أهمية موضوع صناعة القرار السياسي من تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على السياسة العامة للدولة وعلاقاتها الخارجية، ومن تأثيره على جوانب متعددة من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تشكل هذه العوامل مجتمعة من موضوع صناعة القرار السياسي مسألة مهمة للغاية، حيث يمكن أن يلقي بظلاله على مسار الدولة وتفاعلاتها مع البيئة الداخلية والدولية.

إن صياغة القرارات السياسية تعتبر واحدة من أكثر القضايا التي تواجه صناع القرار تعقيدًا، سواءً على الصعيدين الداخلي والدولي، وذلك نتيجة تداخل العديد من العوامل والمتغيرات. و تتأثر هذه العملية بالظروف السياسية الداخلية والإقليمية والدولية وبالعوامل الثقافية

والاجتماعية، وتتأثر أيضًا بخصائص النظام السياسي ومكوناته بالإضافة إلى ذلك يتعرض صانع القرار السياسي للضغوط من الخارج والداخل ويتأثر بالهياكل الاجتماعية والثقافية للمجتمع، بالإضافة إلى قوى النفوذ المتنوعة مثل المؤسسات الحكومية والتشريعية والرقابية، والجماعات السياسية، ووسائل الإعلام، والرأي العام، والمجتمع المدني (حبيب 1997).

مما سبق، يمكن القول أن الأنظمة الديمقراطية تحمل الأفراد مسؤولية بالغة الأهمية مقابل حقهم في المشاركة السياسية و هي مسؤولية يحتاج الفرد العادي لكافة أشكال الدعم و التوجيه ليتمكن من حملها إذا كان ناخبا أو مرشحا على حد السواء، على الرغم من ذلك، فإنه لابد من حد تقف عنده جهود العون للحفاظ على حرية الأفراد في ممارسة حقوقهم الدستورية و هو حد تواجه الحكومات حول العالم صعوبة بالغة في رسمه فما قد يراه طرف على أنه دعم و مساعدة قد يراه آخر على أنه تأثير و تدخل و من هنا تظهر جلية أهمية ضبط كل مجهود موجه لهذه الغاية.

لعل أهم ما يمكن تقديمه للأفراد عموما في هذا السياق يكمن في منحهم فكرة وافية عن البرامج الانتخابية، فالبرنامج الانتخابي هو ما يعده المرشح و يتلقاه الناخب فيقيم بناء عليه ثم يؤدي أمانته بالتصويت، أو على الأقل هذا ما هو متوقع من ناخب و مرشح واعيان بأهمية العملية الانتخابية عموما. إن متابعة الشارع الأردني توحي بأن جانبا لا يستهان به من الأفراد لا يتصرفون على هذا الأساس وقت الانتخابات و يدلون بأصواتهم بناء على انتماءات ضيقة في أحسن الأحوال و المال السياسي و الخدمات الشخصية في أسوئها، إن هذه الظاهرة ترجع إلى العديد من الأسباب التي يختلف المختصون في تقدير أهميتها و ترتيبها بحسب تأثيرها لكن لا خلاف بينهم على أنها تتضمن قلة وعي و ثقافة بعض الأفراد في المجتمع الأردني بهذا الخصوص و هي ظاهرة قديمة حديثة لم تحل بشكل مناسب حتى الآن.

أول ما يلاحظه الباحث في موضوع البرامج الانتخابية هو قلة و شح المراجع الأردنية التي تدرس هذا الموضوع، كما أن اللجوء إلى أدوات البحث الأخرى مثل المقابلات و الاستبيانات و مجموعات التركيز لا يؤتي بثمار كثيرة، إن هذا يدل على أهمية التركيز على الموضوع و محاولة دفع عجلة البحث العلمي باتجاهه. من هنا جاء موضوع هذه الورقة التي تدرس البرامج الانتخابية من عدة نواح للتأكيد على أهميتها كالوسيلة الأهم التي يسوق المرشح بها نفسه و يختار الناخب على أساسها.

# تعريف البرنامج الانتخابي

تباينت تعريفات المؤلفين للبرنامج الانتخابي فقد عرفت على أنها «مجموعة من الأفكار و الوعود التي يقدمها المرشح للناخبين للفوز بأصواتهم مع مراعاة التوازن مع الأولويات الخاصة بالدائرة الانتخابية» (مرتضى 2015). و عرفت أيضا على أنها «مجموعة حلول مقترحة لمشكلات قائمة تنبع من نظرة استراتيجية أو خط سياسي للمرشح تجاه القضايا العامة التي تهم الجمهور, و هي عبارة عن أنشطة يقوم بها المرشح لاطلاع الناخبين على شخصه و أفكاره بهدف الحصول على أصواتهم» (حنتوش و آخرون 2017). كما و يرى البعض أنها «الأساس الانتخابي الذي تقوم عليه الحملة و الدعاية الانتخابية شريطة أن يتضمن تعهدات و التزامات المرشح و معرفة الواقع و احتياجات المواطنين و أولوياتهم و أن يقدم برنامج عمل و خطط تنفيذية و أن يكون له إطار زمني».

يلاحظ أن أغلب تعريفات البرامج الانتخابية- كما هو متوقع- تركز مباشرة على الدور الواقع على المرشح في إحسان صياغة برنامجه الانتخابي و تضمينه بما هو مناسب و صادق و جاذب للناخبين. و يتضمن توجيه الخطاب بالتعريف للمرشح دون الناخب تقليلا من أهمية دور البرنامج لدى هذا الأخير و قد يكون هذا أحد أسباب عدم اكتراث البعض من الناخبين بالبرامج الانتخابية و التصويت بناء على معطيات أخرى. إن هذه المشكلة هي من أهم المشكلات التي يجدها الباحث في موضوع البرامج الانتخابية و هي مشكلة غير محلولة على الرغم من أهميتها. لذلك يجب أن تتضمن الدراسات تعريفا للبرامج الانتخابية موجه إلى الناخب و في محاولة لتحقيق هذا تعرف هذه الورقة البرنامج الانتخابي على أنه المسطرة التي يستخدمها الناخب لتقييم المرشح على مرحلتين. الأولى منهما لدى اختيار المرشح و الثانية في الانتخابات اللاحقة إذا نجح المرشح المختار بالانتخابات فيعمد الناخب بالمرحلة الأولى إلى قراءة البرنامج الانتخابي و مناقشة المرشح بمضمونه و دراسته و التصويت على أساسه عبر اختيار المرشح ذو البرنامج الأكثر واقعية و مصداقية و موائمة أما المرحلة التالية فتكون عند الانتخابات اللاحقة و يقوم فيها الناخب بالنظر إلى ما قام به المرشح الفائز في الانتخابات السابقة و مقارنته مع برنامجه الانتخابي للتأكد من وفائه بتعهداته ثم يبنى قراره بالتصويت له مجددا من عدمه على أساس ذلك.

من هذه التعريفات يتبين أن موضوع صياغة البرامج الانتخابية ليس بالأمر السهل فالصياغة الجيدة للبرنامج تتطلب دراية بفن صياغة مثل هذه الأدوات لكي تحتوي على مضامينها الأساسية التي تمكن المرشح من تسويق نفسه للناخبين و تمكن الناخب من تقييم المرشح

و أهم من ذلك مساءلته عن طريق عدم إعادة انتخابه إذا لم يفي بعهوده. كما أن المرشح، و إذ يعد برنامجه الانتخابي، عليه أن يدرك أن جهات أخرى غير الناخب ستطلع على البرنامج و تقييمه مثل منافسيه في الانتخابات من المرشحين الآخرين و الحكومة و الإعلام و المؤثرين في المجتمع من أصحاب الرأي مما يعني أن البرنامج يجب أن يكون مقنعا لبعض الفئات ذات تأثير كبير و إن كان غير مباشر على نتائج الانتخابات.

قد يكون تعقيد عملية صياغة البرنامج و عدم إلمام المرشحين و الناخبين بالأسس التي تقوم عليها سببا في الملاحظة الرئيسية التي تدور حولها هذه الورقة من عدم إيلائه الأهمية التي يستحق و تمكينه من لعب دوره الطبيعي في العملية الانتخابية لذلك، فإن الورقة ستنتقل إلى أسس صياغة البرنامج الانتخابي المؤثر و تدرسه في المحور التالي.

## أسس إعداد البرنامج الانتخابي المؤثر

يلاحظ من قراءة الدراسات السابقة أن أغلب المؤلفين يميلون إلى النصح في البساطة لدى صياغة البرنامج الانتخابي و لعل هذا راجع إلى أن البرنامج يجب أن يوجه إلى الناخبين جميعهم على اختلاف قدراتهم و مؤهلاتهم، كما أن البرنامج يشكل ما يشبه العقد المبرم بين الناخب و المرشح و الذي يلعب دورا أساسيا في تقييم الأول للأخير مما يزيد من أهمية سهولة فهم البرنامج. إلا أن النصح في البساطة -على أهميتها- لا يشكل وصفة سحرية تمكن المرشح من التسويق ولا الناخب من التقييم، لذلك لابد من التوسع في شرح الأسس قدر الإمكان لكي تكون واضحة و محددة من جهة و على قدر من العمومية يجعلها مناسبة لأنواع الانتخابات المتعددة من جهة أخرى. و لتحقيق ذلك، لابد من أن تتضمن الورقة بعض الأفكار الرئيسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار لدى صياغة البرنامج الانتخابي و ستكون هذه الأفكار هي نقطة البداية التي تنتقل بعدها الورقة إلى الأسس الفعلية التي يجب اتباعها في إعداد البرنامج و هي مقسومة إلى قسمين: القسم الأول تتناول في الورقة مرحلة تصميم البرنامج و الثاني يدرس صياغته.

## أفكار رئيسية

تهدف هذه الورقة إلى دراسة البرامج الانتخابية التي يستخدمها المرشحون في أنواع الانتخابات المتعددة في الأردن مثل انتخابات البرلمان و انتخابات المجالس المحلية بل و مجالس النقابات و غيرها. لذلك، لابد أن تتم الإشارة قبل الدخول بتفاصيل أسس صياغة البرامج إلى أن البرنامج سيتأثر حتما بنوع المجلس الذي يحاول المرشح الوصول إليه، و ينتج هذا التأثر عن عدة عوامل أهمها صلاحيات المجلس الذي ستفرزه الانتخابات المعنية حيث أن المجالس المنتخبة المتعددة تتفاوت في صلاحياتها الدستورية و هذا ما قد يشكل الفكرة الأولى المؤثرة على مضمون الوعود التي يعد المرشح الناخبين بها، فلا يجوز للمرشح في المجالس المحلية أن يركز مضمون برنامجه الانتخابي حول وعود تتطلب تعديلات تشريعية كما لا يجوز لمرشح في البرلمان أن يولي جانبا كبيرا من الأهمية في برنامجه الانتخابي للخدمات التي تدخل ضمن اختصاص البلديات.

أما الفكرة الثانية فناتجة عن نوعية الناخبين الذين يكونون مهنيين و حملة شهادات جامعيه أولى -على الأقل- في انتخابات بعض المجالس النقابية و متفاوتين بالتحصيل العلمي في الانتخابات البرلمانية و البلدية مثلا. إن من شأن التفاوت في قدرات و مؤهلات الناخبين التأثير المباشر على صعوبة و سهولة الطرح المتضمن في البرنامج الانتخابي من جهة و على خصوصيته و عموميته من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة أيضا إلى فكرة أن خلفية المرشح تلعب دورا كبيرا في البرنامج فالمرشح قد يكون مرشحا مستقلا و بهذا فإنه يتمتع بقدر من الحرية في إعداد برنامجه الانتخابي، لكنه قد يكون أيضا مرشحا عن حزب معين أو مرشحا ضمن قائمة مما يحد من حريته في إعداد البرنامج و هنا تأتي أهمية دور المرشح في الموازنة بين مراعاة أفكار حزبه أو قائمته من جهة و الحفاظ على فرديته من جهة أخرى، أثناء إعداد هذه الورقة و في إحدى الجلسات المركزة التي أجريت بمناسبتها عبرت إحدى المرشحات في انتخابات سابقة عن ندمها لقيامها بتبني البرنامج الانتخابي الذي أعده حزبها دون أخذ رأيها و هو برنامج لم يكن مقنعا لها شخصيا مما حد من قدرتها على إقناع الناخبين به و بالتالي بنفسها كمرشحة مناسبة مما أدى إلى عدم نجاحها بالانتخابات برأيها.

من جهة الناخبين يجب الانتباه إلى فكرة أنه يمكن تقسيمهم إلى تقسيمات مبنية على معايير غير مؤهلاتهم و تحصيلهم العلمي و أعمارهم مثل معيار موقفهم من المرشح

-مثلا- و هنا يقسم الناخبون إلى داعمين و مترددين و ناخبين للمنافسين. كما و يمكن تقسيمهم بناء على معيار موقفهم من العملية الانتخابية ككل حيث يقسمون بحسبه إلى مشاركين و مقاطعين و غير مهتمين، إن البرنامج الانتخابي الفعال عليه أخذ كل هذه المعايير و التقسيمات بعين الاعتبار لزيادة فرص نجاح البرنامج في استقطاب الأصوات و بالتالي فرص الوصل إلى المجلس المنتخب.

الفكرة الأخيرة التي يجب أن تطرح في هذا الجزء من الورقة هو دور البرنامج الانتخابي الذي تنوي هذه الورقة تكرار تأكيده و المتعلق بكونه وسيلة للناخب لمساءلة المرشح في الانتخابات اللاحقة، و ضمن هذه الفكرة لابد من الإشارة إلى أن البرنامج يجب أن يصلح ليؤدي دور «المسطرة» المذكور أعلاه فيتضمن وعود واضحة و استراتيجيات مفصلة و جداول زمنية مرتبة.

## التصميم

نوقش أعلاه مدى تعقيد المهمة التي يتحملها البرنامج الانتخابي و هذا التعقيد ينعكس مباشرة على عملية إعداد البرنامج، إن الاحتياجات و الظروف المحيطة بصناعة القرار في الوقت الحالي أصبحت على درجة عالية من التشابك و التداخل بحيث أصبح من الصعب الوصول إلى خطط لحلها و أخذ القرارات بشأنها دون تخطيط مسبق. من هنا تأتي أهمية المرحلة الأولى من إعداد البرنامج الانتخابي الفعال و هي تصميم البرنامج و تشمل هذه المرحلة عدة أسس هي: تقييم الحاجات و تعريف المشكلات، الاطلاع على الأدلة، تقييم الأدلة و تحديد الموقف من المشكلات، التأكد من صلاحية المجلس المراد الوصول إليه بحل المشكلات، تحديد الأولويات، وضع خطط العمل، وضع جدول زمني، وضع مؤشرات قابلة للقياس و التقييم و على كل هذا أن يتم مع مراعاة تمثيل كافة فئات الناخبين من ذكور و إناث و كبار و صغار و ذوي احتياجات خاصة و غيرهم من فئات المجتمع في الدائرة الانتخابية (الجردلي و آخرون 2022).

يظهر مما سبق مدى تعقيد عملية تصميم البرنامج الانتخابي و تنوع الأدوات التي قد تستخدم من أجل تحقيقه، حيث أن هذه الأدوات قد تتباين بناء على صلاحيات المجلس المترشح له و مؤهلات المرشح و خبراته السابقة و مدى قدرته على الاستعانة بذوي الخبرة و مدى اتصاله بالناخبين في الدائرة الانتخابية و اطلاعه على أحوالهم، كما أن لقدرة المرشح المالية تأثير كبير على هذه المرحلة.

قد تساهم مؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات الرسمية في الدائرة الانتخابية خصوصا و في المملكة عموما في تسهيل مهمة المرشح في هذه المرحلة. إن كل ما تم ذكره أعلاه قد يكون متضمنا في دراسات و استطلاعات و أبحاث معدة من قبل مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بهذه الأمور و الجامعات و غيرها من المؤسسات الرسمية المعنية و من شأن تقديم نتائج هذه الأبحاث و الاستطلاعات للمرشحين تسهيل مهمتهم في إعداد برامجهم الانتخابية و تزويدهم بمعلومات دقيقة و محدثة بل و بحلول قانونية و عملية للمشكلات بعد العمل على تحديدها و منحها درجة الأولوية المناسبة. لذلك، تؤكد هذه الورقة على أهمية هذا الدور و ستتضمن توصياتها حثا لمثل هذه المؤسسات على تقديم نتائج أبحاثها و استطلاعاتها للمرشحين بكافة أصنافهم لتحسين جودة برامجهم الانتخابية.

## الصياغة

إن من شأن مراعاة أسس صياغة البرنامج الانتخابي المؤثر تغطية الأفكار المذكورة أعلاه جميعها، و يمكن تلخيص هذه الأسس بسبعة نقاط رئيسية هي: اتساق مكونات البرنامج الانتخابي، توازن البرنامج الانتخابي بين الاحتياجات القومية و المحلية، طرح حلول للمشاكل التي يتناولها، الواقعية و الابتعاد عن الخيال، أسلوب إعداد البرنامج الانتخابي، الشكل والإخراج، وطريقة ترويج البرنامج (عساف 2018) و تاليا شرح هذه الأسس بالتفصيل.

## أولا: اتساق مكونات البرنامج الانتخابي

في تكوينه، يفترض أن يكون برنامج الحملة الانتخابية للمرشح متسقًا ومنسجمًا مع توجهاته الفكرية والأخلاقية، و يجب أن يتفادى التناقضات أو التضاربات حتى يظهر بشكل واضح شخصية المرشح وأفكاره السياسية والأيديولوجية، وذلك لمساعدة الناخبين على تشكيل فهم حقيقي عن المرشح.

وفي نفس السياق، يتجنب المرشح الأخطاء الفادحة عند تقديم برنامجه، حيث يجب أن يلتزم بمتطلباته وشعاراته بشكل صريح، دون تنازلات أو تجاوزات. فعلى سبيل المثال، لا يمكن أن يطالب بتقليص النفقات في ميزانية الدولة من جهة، وفي نفس الوقت يطالب بزيادة الرواتب وتوظيف العاطلين عن العمل في المؤسسات الحكومية من جهة أخرى. في مثل هذه الحالات، يمكن للناخب أن يشعر بالارتباك والشك تجاه المرشح، مما قد يؤثر على قراره بمنح صوته له.

## ثانيا: توازن البرنامج بين الاحتياجات الوطنية و المحلية

ليكون برنامج الحملة الانتخابية للمرشح مقنعًا للناخبين، بحيث يكون معبرا عن المطالب التي يثريها ويتعهد بالدفاع عنها، يجب أن يتم تحقيق توازن بين هذه المطالب والاحتياجات على الصعيدين الوطني والشخصي. فيتجنب البرنامج الإسراف في التحدث عن القضايا العامة في الوقت الذي يناقش فيه القضايا المحلية بتواضع و إحجام هنا يشعر الناخب بأن المرشح لديه وعي كافٍ بالأمور الملحة التي تدور في دائرته، وبالتالي يشعر بالثقة في إمكانية التصويت له.

## ثالثا: طرح الحلول للمشاكل التي يتناولها

من الأمور المهمة للناخبين والمتابعين لعملية الانتخابات أن يتعرفوا على رؤية المرشح بشأن القضايا والمشكلات التي يطرحها، لكي يتمكنوا من التمييز بين المرشحين، فالمرشح الذي يقتصر على طرح المشاكل العامة أو الشخصية دون أن يقترح حلاً عملياً لهذه المشكلات، يحظى بتقدير أقل من المرشح الذي يتسم بالتفكير العميق ويطرح حلولاً عملية للمشاكل، فيضع هذا المرشح الحلول أمام المسؤولين في الدولة لدراستها، ويتعهد أمام الناخبين بالدفاع عنها.

## رابعا: الواقعية و الابتعاد عن الخيال

قد يتعهد بعض المرشحين بتعهدات غير واقعية أو صعبة التحقيق، وقد تكون بعض هذه المطالب من المستحيل تحقيقها. والأمر الأكثر غرابة هو تعهدهم بتحقيق هذه المطالب ووضعها في مقدمة برامجهم الانتخابية. فمثلاً، قد يتعهدون بزيادة الرواتب والأجور بنسب عالية أو يقدمون وعوداً بتوظيف العاطلين عن العمل، هذه المطالب غير الواقعية التي لا يمكن تحقيقها لا يجب أن تُدرج في برامج الحملة الانتخابية، في مثل هذه الحالات يفقد المرشح مصداقيته أمام جمهور الناخبين وقد ينصرف الناخبون إلى مرشح آخر يتسم بالواقعية في برامجه.

## خامسا: أسلوب إعداد البرنامج الانتخابي

يعد أسلوب إعداد البرنامج الانتخابي من الأسس المهمة في كتابة البرنامج. لذلك، يجب مراعاة تقسيم البرنامج إلى أقسام، حيث يتناول كل قسم منها قضية معينة ويقدم حلاً لها، هذا الأسلوب يساهم في تقدير جمهور الناخبين للمرشح مقارنة بأسلوب مرشح آخر

قد خلط كل الأوراق وهو يتحدث عن القضايا التي يتناولها برنامجه، حيث ينقل البرنامج بين القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون تحديد أو فصل واضح بين القضايا وهذا يدخل الناخبين في دوامة تزيد حيرتهم وتقلل من قدرتهم على إدراك ما يريده المرشح بالضبط، مما يولد لديهم إحساسًا بأن تفكير المرشح غامض وبالتالي لا يستحق التصويت له. ومن المهم أيضًا أن يعتمد أسلوب إعداد البرنامج الانتخابي على مخاطبة العقل بالدرجة الأولى، وأن يكون برنامجًا موضوعيًا مدروسًا يهدف إلى إقناع الناخب بمبادئه وعدم الاعتماد على الكلام المأثور، الذي لا يعدو أن يكون موضوعًا إنشائيا يستهدف التأثر في نفوس الناخبين فقط.

## سادسا: الشكل و الإخراج

أثناء تصميم أي برنامج انتخابي، من الضروري أن يتم تقديمه للناخب بشكل ملفت يجذب الانتباه ويشجع على القراءة، وهذا الأمر ليس مجرد أمر شكلي بل له تأثير كبير على الناخب فكلما كان الشكل الخارجي للبرنامج جيدًا ومطبوعًا بمستوى جودة عالٍ، يترك ذلك انطباعًا لدى الناخب أن المرشح يحترمه ويقدره. ومجال الشكل الخارجي للبرنامج لا يرتبط فقط بجودة الورق المستخدم في الطباعة أو تعدد ألوانه، بل يشمل أيضًا ترتيب فقراته والقضايا التي يتناولها بشكل مناسب، واستخدام العناوين الفرعية التي تسهم في تسهيل عملية قراءته وجعلها تنسجم بسلاسة.

وهنا يجب مراعاة الملاحظات التالية:

1. أن تتم طباعته على ورق جيد وأن يصمم بطريقة تلفت الانتباه و تجعل الناخب يحتفظ به و لا يرميه بمجرد الاطلاع عليه.
2. أن يتضمن صورة جيدة و معبرة للمرشح، فبعض المرشحين غير معروفين لجمهور الناخبين. كما أن من شأن الصورة أحيانا أن تعكس شخصية صاحبها.
3. أن يكتب بخط واضح لتسهيل الاطلاع على محتوياته.
4. أن يتم تقسيم المواد الواردة في البرنامج الانتخابي إلى فقرات و عنونتها.
5. أن يتضمن البرنامج الانتخابي السيرة الذاتية للمرشح مع التركيز على شهاداته العلمية و خبراته السابقة.
6. من المهم مشاورة ذوي الاختصاص أثناء إعداد البرنامج الانتخابي فمن شأن ذلك تزويد البرنامج بالحلول العملية المبنية على أسس علمية و صحيحة و واضحة. كما و يجب مراجعة البرنامج لغويا.

7. الابتعاد عن الوعود المبالغ بها.
8. يجب أن يتضمن البرنامج الانتخابي موقع المقر الانتخابي للمرشح و طرق التواصل معه.

## سابعا: طريقة ترويج البرنامج

في سياق تصميم برنامج الانتخابات، يأتي الجانب الهام والحيوي لتوجيهه وطريقة وصوله لجمهور الناخب، يمكن للمرشح وفريقه الانتخابي أن يتبعوا طرقًا متعددة لنشر البرنامج وضمان وصوله بفاعلية إلى الفئة المستهدفة من الناخبين، بالإضافة إلى التوزيع في الشوارع والمناطق السكنية، يمكن تعليق الملصقات والإعلانات الخاصة به في أماكن عامة، كما يمكن نشره عبر شبكة الإنترنت وتقديمه من خلال وسائط متعددة كالإذاعة والتلفزيون.

وعلى الرغم من أن هذه الوسائل يمكن أن تكون كافية لنشر البرنامج إلى الجمهور، إلا أنه من الأفضل أن يضاف إليها شرح مباشر للبرنامج أمام الناخبين. يمكن للمرشح أن يقوم بتنظيم لقاءات وندوات انتخابية في مختلف مناطق الدائرة الانتخابية، حيث يقدم بالتفصيل والشفافية محتوى البرنامج ويستمع لآراء واقتراحات الناخبين، يعتبر هذا الأسلوب المباشر للتفاعل مع الجمهور وشرح البرنامج أمامهم من خلال لقاءات وندوات إحدى الوسائل الفعّالة لبناء انطباع جيد لدى الناخبين وتعزيز احترامهم وتقديرهم للمرشح.

بعد إعداد البرنامج الانتخابي وفق الأسس المذكورة أعلاه، ينتهي دور المرشح و يبدأ دور الناخب الذي يطلب منه الآن أن يطلع على كافة البرامج الانتخابية لكافة المرشحين و تقييمها لاختيار المرشح المناسب و مساءلته وفقا للبرنامج في الانتخابات اللاحقة. لكن عملية التقييم قد تصعب على بعض الناخبين خصوصا و أنه ليس لديهم معايير واضحة ليتم تقييم المرشحين عبرها. و نظرا لاهتمام هذه الورقة بدور الناخب الذي تغفله أغلب الدراسات فقد خصص الجزء التالي لتقديم بعض المعايير التي قد تساعد الناخب في تقييم البرامج الانتخابية.

## أسس تقييم البرامج الانتخابية

يخضع تقييم البرامج الانتخابية لمجموعة من المعايير التي تستخدم عند المقارنة بينها أو تقييمها، سواء كانت هذه البرامج تتعلق بأحزاب سياسية أو مرشحين مستقلين. وفيما يلي أهم هذه المعايير:

1. الشمولية: يجب أن يكون البرنامج شاملاً لجميع القضايا الوطنية، سواء على المستوى الوطني أو المحلي. ينبغي أن يغطي البرنامج مجموعة متنوعة من القضايا التي تهم الجمهور، وذلك لضمان تلبية احتياجات واهتمامات الناخبين.
2. تلبية حاجات المجتمع: يجب أن يلبي البرنامج الحاجات الحقيقية للمجتمع والقضايا الملحة التي تشغل بال الناخبين. يجب تحديد هذه القضايا بوضوح وتقديم حلول عملية وواقعية لها.
3. الواقعية: يجب أن تكون الحلول المقدمة في البرنامج قابلة للتنفيذ وأن تتناسب مع الإطار الزمني المحدد كما يجب توفير التمويل والموارد اللازمة لتنفيذ هذه الحلول بشكل مستدام.
4. التناسق: يشمل التناسق عرض القضايا والمشاكل بشكل متسق ومنظم وضمان تناسب تقديمها بشكل يسهم في فهمها من قبل الجمهور. يجب أن يتم ترتيب القضايا وفقًا لأولوياتها وتدرجها في البرنامج.
5. لغة البرنامج: يجب أن تكون صياغة البرنامج ولغته سهلة الفهم وواضحة، وتستخدم لغة شعبية بعيدة عن التعقيد. يجب تجنب استخدام الشعارات الفارغة والتأكيد على المعلومات والأرقام.
6. طريقة توزيع البرنامج: توزيع البرنامج يلعب دورًا مهمًا في التواصل مع الناخبين، يجب اختيار وسائل توزيع مناسبة تشمل الطباعة والتوزيع الميداني واللقاءات المباشرة ووسائل الإعلام المرئية. يجب على المجتمع المدني تقديم الدعم في قياس استجابة الناخبين للبرنامج وقياس التأثير الإيجابي له.

# الخاتمة والتوصيات

غطت هذه الورقة موضوع البرامج الانتخابية من عدة نواحي بهدف تقديم الأسس اللازمة لإعداد البرامج الانتخابية و تقييمها نظرا لشح و ندرة المراجع الأردنية التي تغطي هذا الموضوع. بدأت الورقة بتقديم تعريف للبرنامج الانتخابي و أكدت على نقص اهتمام المعرفين المتعددين بدور متلقي البرنامج و هو الناخب و حاولت حل هذه المشكلة عبر تقديم تعريف يغطي هذا النقص. انتقلت الورقة بعد ذلك إلى دراسة أسس إعداد البرامج الانتخابية مؤكدة على صعوبة و تعقيد هذه المهمة و خلصت إلى أن الإعداد يتم ضمن مرحلتين: التصميم والصياغة. بعد ذلك غطت الورقة مسألة تقييم البرامج الانتخابية من قبل الناخبين.

**أسفرت الورقة عن مجموعة من التوصيات و تاليا تعدادها:**

1. هناك شح و ندرة في المراجع الأردنية التي تغطي موضوع البرامج الانتخابية و بالتالي لابد من جلب موضوعها إلى اهتمام الباحثين الأردنيين لإنتاج أبحاث و دراسات تقييم الواقع بدقة و تحدد المشكلات و تزيد من دقة المعايير.
2. لم تغطي هذه الورقة الدور الحكومي المتعلق بتشجيع المرشحين على إعداد برامج انتخابية مؤثرة و لا على تشجيع الناخبين على الانتخاب بالاعتماد عليها لإن الورقة تجد أن التدخل الحكومي غير المتوازن قد يؤدي إلى المساس بالحقوق الدستورية لكل من الناخبين و المرشحين. على الرغم من ذلك، فلا يوجد ما يمنع الحكومة عبر أجهزتها المعنية من عقد ورشات العمل و المؤتمرات و الندوات التي تصب باتجاه إعداد برامج انتخابية فعالة.
3. لاحظت الورقة أهمية مؤسسات المجتمع المدني و الجامعات و غيرها من الجهات المعنية بإعداد دلائل الاحتياجات و الدراسات و الاستطلاعات في تسهيل مهمة كل من المرشح و الناخب بما يتعلق بالبرامج الانتخابية عبر تقديم نتائج أبحاثها و دراساتها للعامة و تزويد جميع الأطراف المعنية بالمشورة العلمية و الأكاديمية.

# المراجع


1. مجدي عبدالكريم حبيب، سيكولوجية صنع القرار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1997.
2. محمود مرتضى، دليل الحملة الانتخابية لمرشحات مجلس النواب، نظرات للدراسات النسوية، القاهرة،2015،ص.6
3. خالد حنتوش، أحمد قاسم مفتن، علي طاهر الحمود (2017)، مركز البيان للدراسات و التخطيط، توجهات الناخبين بالاستحقاقات الانتخابية القادمة في العراق
4. معهد البحرين للتنمية السياسية، البرنامج الانتخابي(2010)، https://www.bipd.org/publications/InstituteBooks/MediaHandler/GenericHandler/images/publication/Successful%20Campaign%20Management-Book.pdf
5. موسى يوسف محمد عساف، إدارة الحملات الانتخابية الناجحة، معهد البحرين للتنمية السياسية (2018)

نحن نشارك
لتنمية المجتمع المدني

**We Participate for Civil Society Development نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني**

+962 79 8266 195
info@weparticipate.org
weparticipate.org
Participate.We
@We_Participate1
we_participate1
We Participate Center for Civil Society Development